EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

كلمة السيد/سامح شكرى

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام الجلسة الخاصة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد ٢٠١٤

٢٢ سبتمبر ٢٠١٤ (١٣:٠٠-٢١:٠٠)

نيويورك، مقر الأمم المتحدة، الجمعية العامة

برجاء المراجعة عند الالقاء

السيد الرئيس،

السادة الكرام رؤساء الدول والوفود،

السيدات والسادة،

بداية اسمحوا لي أن أتوجه بخالص الشكر إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين لعقد هذه الجلسة الخاصة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي استضافته القاهرة عام ١٩٩٤. لقد مثّل هذا المؤتمر علامة فارقة في تاريخ التعاون الدولي، حيث تناول بشكل منفرد نطاقاً عريضاً لموضوعات التنمية مقارنة بالمؤتمرات السابقة ذات الصلة، وعكس وعى المجتمع الدولي المتزايد إزاء تشابك الموضوعات الخاصة بالسكان، والفقر، والتعليم، والبيئة، وإدراكه بأنه لا يمكن تناول أي من هذه الموضوعات بمعزل عن الآخر.

ولهذا يعد مؤتمر القاهرة نقطة تحول فيما يتعلق بتناول موضوعات السكان والتنمية والربط فيما بينهما حيث تم وضع تصور عملي لمنهج تعامل المجتمع الدولي مع موضوعات السكان الذي تمثل في التحول عن التركيز الكمي على أعداد السكان إلى التركيز النوعي على احتياجات وتطلعات وحقوق الأفراد. وقد ساهم برنامج العمل بدوره في إرساء الأسس التي تمت بموجبها صياغة أهداف الألفية الإنمائية، كما كانت له جهود بناءة في خفض معدلات الفقر، والنهوض بالتعليم، والمساواة بين الجنسين على مدار العقدين الماضيين.

تعد الوثيقة الصادرة عن القاهرة في عام ١٩٩٤ إنجازاً حقيقياً، فهي وثيقة متوازنة، شاملة، لا تزال إلى يومنا هذا المرجع التوافقي الخاص بتناول موضوعات السكان والتنمية على المستوى الدولي. ومن ثم كان تمديد برنامج عمل القاهرة لما بعد ٢٠١٤ خير دليل على تلك الرؤية التوافقية.

السيدات والسادة،

على المستوى الوطني، تعد مصر بعدد سكانها الذي تجاوز الـ٨٦ مليون نسمة من أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، ومن أكبر الدول الإفريقية من حيث الكثافة السكانية. ولهذا تولي مصر الأهمية القصوى للقضية السكانية. وقد أكدت مصر في دستورها الجديد، وبخاصة في المادة الـ٤١ منه أن القضية السكانية تعد حجر الزاوية في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، وجاري ترجمة هذا الالتزام على أرض الواقع من خلال الخطة التنموية الطموحة "مصر ٢٠٣٠"، التي تتضمن بدورها استراتيجية السكان والتنمية بمحاورها المختلفة وفق الاولويات الوطنية في هذا المجال، بما في ذلك تعليم الفتيات للحد من الزواج المبكر، وتمكين المراة، وتنظيم الاسرة والصحة الانجابية، بالتركيز علي الشباب الذي يمثل حوالي ثلثي عدد السكان، لكي يصبح القاطرة لتحقيق العائد الديمغرافي، والمحرك الرئيسي للتنمية في كافة المجالات.

على المستوى الدولي، تؤكد مصر التزامها بعملية المراجعة الدورية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وباستخلاص أفضل الأساليب لانجاز ما تبقى من برنامج العمل، وسنواصل الجهد من أجل حشد الدعم اللازم للمؤتمر في مختلف المحافل الدولية، وفى الدفع بالقضية السكانية على أولويات الأجندة التنموية الدولية.

في هذا الإطار، استضافت مصر مؤتمر المراجعة الإقليمي العربي حول السكان والتنمية في القاهرة في يونيو ٢٠١٣ بهدف تقييم التقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج العمل، وتم اعتماد "إعلان القاهرة لعام ٢٠١٣" بالإجماع، وقد أمكن بناءً على ذلك تدشين الموقف العربي الموحد من المؤتمر الدولي للسكان

والتنمية لما بعد ٢٠١٤، كما كان لمصر مشاركة فعالة في مؤتمر المراجعة الإفريقي الذي عُقد في أديس أبابا في سبتمبر ٢٠١٣ حول السكان والتنمية.

بالنسبة لمسألة متابعة التنفيذ، فلا يمكن الحديث عنها بمعزل عن قضية التمويل ولذا نتطلع الي شركاء التنمية للعمل معاً من أجل توفير مصادر التمويل المطلوبة والإضافية للدول النامية من خلال آليات التمويل متعدد الأطراف، والثنائية، وكذلك من خلال القطاع الخاص بهدف تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتنفيذ برنامج عمل القاهرة. وفى هذا السياق، أود الإشارة إلى مؤتمر تمويل التنمية الثاني الذي توليه الدول النامية أهمية خاصة، ونعول على شركائنا من الدول المتقدمة في مساندتنا لتحقيق أهدافه.

ووفق ما نص عليه برنامج العمل، تؤكد مصر على الحق السيادي للدول في تنفيذ أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بما يتفق والقوانين الوطنية والأهداف الإنمائية الخاصة بها، وبكامل الاحترام للقيم الدينية والخلفية الثقافية للشعوب، وبما يتماشى مع المواثيق والأعراف ذات الصلة بحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً.

لقد شهد العالم خلال العقدين المنصرمين تغيرات جمة أفرزت تحديات تنموية جديدة تطلبت جهد المجتمع الدولي للعمل على استحداث أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ونحن وإذ نثمّن على هذا الجهد الكبير، نؤكد على حق الدول النامية في التنمية، باعتباره حق عالمي أصيل من حقوق الإنسان الأساسية، وأنه لن يتأتى ممارسة هذا الحق إلا من خلال توفير الأدوات ومصادر التمويل اللازمة لتحقيقه.

السيد الرئيس،

في النهاية، ونحن هنا اليوم للدفع مستقبلاً بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد ٢٠١٤، فخورين بما تم تحقيقه حتى الآن، علينا أن ندرك سوياً أن ما نحتاجه في هذه المرحلة للمضي قدماً هو تبنى توجه متعدد الثقافات قادر على استيعاب اختلافات كافة الأعضاء، تأسيساً على ما تم تحقيقه بالقاهرة لكي يتسنى تنسيق جهود وتطلعات الجميع، وحتى نتمكن من مواجهة التحديات المشتركة بأمل في غد أفضل، وأعول على تعاون الجميع لتحقيق ذلك.

شكراً